إشكاليات التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث
(دراسة نظرية)

د. خالد سعد كريم[1]
أ. علي مفتاح الجد[2]

مقدمة:

يُعد التطلع إلى الديمقراطية في دول العالم الثالث ككل من القضايا المشتركة بين شعوب وقادة المنطقة، وإن كانت التعبيرات عن هذا التطلع متفاوتة، إلا أنها تعبيرات توحي بضرورة إحداث إصلاحات سياسية، ودستورية، واقتصادية في تلك الدول في نطاق النظام الديمقراطي، فبعدما تعطلت الديمقراطية في العديد منها في حقب تاريخية سابقة، بدعوى أنها مازالت مشروعاً بعيد المنال، وأن هذه البلدان تعيش أولويات أخرى، تارة بحجة استكمال الاستقلال، وتارة أخرى بحجة التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتارة ثالثة بفعل الأزمات المتعددة الأبعاد التي مرت بها دول العالم الثالث، الأمر الذي جعلها مقيدة وفق تلك الظروف على كل المجالات، بهدف ضمان الاستقرار. وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم وتفسير موجة التحولات السياسية المستجدة في دول العالم الثالث. وفي ضوء ما سبق، سوف تتم الإجابة عن التساؤل الآتي: ما هي المعايير أو المعطيات الواجب توافرها حتى يتم الحكم على نظام سياسي بأنه بدأ يسير في طريق التحول نحو الديمقراطية، والانتقال

1- محاضر بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب.
E.Mail: saadaldein2009@gmail.com
2- محاضر بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب.
E. Mail: alimoftah.al@gmail.com

من نظام شمولي سلطوي إلى نظام حكم ديمقراطي؟، ومن حيث الفرضية، هناك عوامل مهمة في تطوير التجربة الديمقراطية يجب توفرها، وفي حال عدم توافر هذه العوامل فإن الديمقراطية لا تتطور، وتبقى مجرد شعار يرفعه النظام السياسي دون تطويره أو تنفيذه. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لاستعراض وتحليل مراحل تطور الديمقراطية وملامحها العامة، كما أنه يحاول التركيز على تفسير متطلبات التحول الديمقراطي والعوامل المؤثرة فيه، باعتبارها عوامل أساسية في عرقلة عملية التحول في معظم دول العالم الثالث، ولقد تم وفق ذلك تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور، على النحو التالي:

المحور الأول

الإطار النظري للتحول الديمقراطي

الديمقراطية مذهب فلسفي اجتماعي وسياسي، كما أنها نظام من أنظمة الحكم التي ترسّخت أخيراً على المستوى الدولي، وهي مذهب فلسفي نادى به الفلاسفة عبر التاريخ، وكما هو معلوم فإن الفكر الغربي في أوروبا والولايات المتحدة ينطلق في تحليلاته الاجتماعية والسياسية من مبدأ "فصل الدين عن السياسة" تحت شعار "الدين لله والوطن للجميع"، وبناءً على هذه القاعدة الفكرية كان الإنسان هو الذي يصنع نظامه في الحياة (فايز وسعيد، 2001، ص63).

أولاً: تعريف التحول الديمقراطي:

الديمقراطية مفهوم سياسي يسعى كل نظام إلى تحقيقه، وتدّعي كثير من النظم تطبيقه، ومن أجل ذلك تقوم الثورات، وتتغير الأنظمة السياسية، وتهرق الدماء ويذهب ضحية لتلك المغامرة العديد من الضحايا، وينتهي المطاف بأن يتربع فرد أو طبقة أو غير ذلك من أدوات الحكم على كرسي الحكم باسم الديمقراطية. والغربيون على اختلاف لغاتهم وبلدانهم يدّعون بأنهم يطبقون الديمقراطية بشتى الوسائل من خلال

أنظمة حكمهم وتنظيماتهم السياسية وفلسفتها (شمبش، 1982، ص191). إذ نجد أن من أكثر التعريفات شيوعاً للديمقراطية في الوقت الراهن، التعريف الذي قدمه "جوزيف شومبيتر" في عمله الكلاسيكي المعروف "الرأسمالية، والاشتراكية، والديمقراطية"، ويتفق فيه "هانيجنتون" وآخرون، والذي يعرفها فيه: "بأنها نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية". وهو تعريف يركز في الأساس على التنافس الانتخابي كمتغير جوهري للديمقراطية، ويتفق على أن الأخيرة هي نظام السلطة السياسية الذي قد يتحقق بغض النظر عن أي سمات اقتصادية اجتماعية، وذلك عكس الأفكار التي كانت سائدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ويُعدّ "روبرت دال" في عمله الشهير "التعددية: المشاركة والمعارضة"، من الإضافات الهامة في هذا الإطار، حيث يضيف إلى جانب توسيع نطاق المنافسة والمشاركة السياسية، ضرورة توفير مستوى دائم للحرية مثل حرية التعبير، الصحافة ومثيلاتها، أي توفير التعددية التي تمكّن المواطنين من تشكيل والتعبير عن اختياراتهم السياسية بطرق مؤثرة (مصطفى، أبريل 2000، ص60). وبذلك تقوم الديمقراطية بتنظيم العلاقة بين أولئك الذين يصنعون ويتخذون القرارات السياسية، والمواطنين العاديين، من خلال الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي، وتحديداً في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية عن طريق مجموعة من المؤسسات السياسية، والأحزاب وجماعات المصالح، التي تعمل كوسيط بين المواطن والحكومة، وعلى أساس الدور الذي تلعبه المؤسسات الوسيطة في العملية السياسية تتباين صيغ المشاركة السياسية (البيح، أبريل، 1998، ص97).

ثانياً: أنواع التحول الديمقراطي:

تعددت أنواع الديمقراطية حسب الفترة الزمنية والظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بممارستها، واختلفت كذلك أشكال الديمقراطية حسب الجهة التي كانت تمارس السلطة، على النحو التالي (محمد، 1995، ص340):

1- الديمقراطية المباشرة:

تُعدّ الديمقراطية المباشرة من أقدم صور الديمقراطية، وتعني أن يشترك أكبر عدد ممكن من الأفراد في شؤون الحكم دون وساطة النواب، ولقد شهدت المدن اليونانية القديمة ديمقراطية مباشرة كان المواطنون فيها هم الذين يتولون بالفعل رسم سياسة الدولة ووضع برامجها ومخططاتها، وبالرغم من أن النظام الديمقراطي ينطوي على ميزة كبرى، وهي أنه يحقق مبدأ سيادة الشعب المطلقة تحقيقاً مثالياً، إلا أنه يعاني من بعض جوانب النقص والقصور الشديدة، فمن العسير عملياً تطبيقه في الدول الكبرى الشاسعة المساحة والمكتظة بالسكان، كما أن أعمال الدولة قد أصبحت في الوقت الحاضر من الكثرة والتعقيد بحيث يقوم بمباشرتها فنيون وخبراء دُربوا على هذا النوع من العمل، أما أفراد الشعب فمعظمهم قد لا تتوافر لديه هذه الدراية.

2- الديمقراطية غير المباشرة:

ولقد عُرفت الديمقراطية بأنها غير مباشرة أو شبه مباشرة أيضاً، لأن "الديمقراطية النيابية" تمارس سيادتها بشكل لا مباشر، وذلك يكون عبر وسيط، وهو المفوض من قبلها بممارسة السيادة نيابة عنها، فهي بذلك تقوم على أساس أن الشعب ينتخب نواباً يمارسون السلطة باسمه ونيابة عنه، وذلك خلال مدة معينة يحددها الدستور؛ إذ يمكن تسمية هذا النوع من الديمقراطية بالديمقراطية الجامدة، بمعني أنها تقوم على أساس أن الديمقراطية تتحقق بحيث يعطى المواطن حق الانتخاب الدوري،

لتعيين من ينوب عنه أمام السلطة الحاكمة، كذلك يمكن ممارستها عن طريق الاستفتاء الشعبي أيضاً.

3- الديمقراطية في الفكر الماركسي:

بدأت نشأتها في النصف الأول من القرن الماضي، بقيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، أي روسيا الشيوعية على أنقاض روسيا القيصرية المستبدة، ثم بقيام عدة دول شيوعية فيما بعد، وهي دول أوروبا الشرقية وجمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام، وديمقراطيتها تقوم على أساس "الطبقة العاملة" أو"البروليتاريا"، حيث يزعم أنصار هذه الديمقراطية أن الديمقراطية الغربية لا تحتوي على حريات حقيقة، فهي لا توفر الضمانات للشعب الكادح، وتعطي الفرصة للبورجوازية، وبالتالي يجب نقل السلطة السياسية والاقتصادية برمتها – وفق النظرية الماركسية – إلى العمال، وإزاحة البورجوازية المستغلة عن الحكم (البيح، أبريل 1998، ص96).

ثالثا: مراحل التحول الديمقراطي لدول العالم الثالث:

يمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل، والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تفصل بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، فالتحول الديمقراطي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض التحليل، لكنها تتداخل واقعياً (أحمد، مارس 2016، www.eipss-eg.org)، والمتتبع لدراسة التطور الديمقراطي في بعض دول العالم الثالث يلاحظ بجلاء وجود ثلاث مراحل لهذا التطور، والمتمثلة في الآتي (حسن، 2006، ص38):

المرحلة الأولى:

تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد تم تأسس نظم ديمقراطية ليبرالية في معظم دول العالم الثالث لتسهيل عملية نقل السلطة إلى الزعماء الوطنيين، لذا اتسمت الفترة المصاحبة لموجة الاستقلال لبعض دول العالم الثالث في ستينيات القرن الماضي بالتفاؤل المفرط والشعور بالزهو والحماس من الانطلاقة التنموية لتلك الدول.

المرحلة الثانية:

والتي تمتد من منتصف ستينيات القرن المنصرم وحتى أواخر الثمانينيات، حيث اتسمت بملامح رئيسية، وهي:

أ – التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية.

ب– التحول نحو تبنّي نظام الحزب الواحد.

ج– قيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية.

د– وجود أنظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول، سواءً تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي أو بعض دول الحزب الواحد.

المرحلة الثالثة:

بدأت منذ عام 1989م بحدوث تحولات ملموسة في النظم السياسية للدول النامية، حيث تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية، وحدثت موجة التحول الديمقراطي، والتي سادت معظم دول الجنوب، حتى أُطلق عليها مرحلة التحرر الثاني لدول العالم الثالث.

المحور الثاني

متطلبات التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث

شهدت بعض دول العالم الثالث منذ عام 1990م حزمة من الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية، وكان لجملة المتغيرات الدولية الأثر الكبير في إجراء هذه الإصلاحات التي تشهدها دول العالم الثالث منذ بداية التسعينيات، لذا كان هنالك عدد من الاحتمالات التي تحاول أن تفسر صعوبة التحول الديمقراطي، منها التقاليد الاستبدادية في ثقافة دول العالم الثالث، وضعف التراث، والمفهوم الديمقراطي لدول العالم الثالث، كذلك منها ما يؤكد على الصراع الطبقي، والطائفي، والتخلف الاقتصادي.

أولاً: مؤشرات التحول الديمقراطي:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلال رصدها وتحليلها أن تنبئ عن وجود تحولات ديمقراطية في نظام ما من عدمه، ذلك كونها مؤشرات تتمتع بالشمول، لما تتضمنه من مؤشرات فرعية أخرى، ومن بين هذه المؤشرات (أحمد، مارس 2016، eipss-eg.org):

1- ترشيد السلطة:

بمعنى أن يكون التحول وفق أسس قانونية وشرعية ومستقلة عن كل الارتباطات التقليدية، كالانتماء إلى طبقة الجيش مثلاً، فالسلطة السياسية يجب أن تسعى إلى خلق مجموعة من المعايير والضوابط التي ينتج عنها أنّ يصبح النظام الحاكم خاضع لمجموعة من القوانين.

2- التمايز البنيوي:

لابد أن يسعى النظام إلى تحقيق المساواة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونعني بذلك أن تكون للمجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على

جميع الأفراد؛ فمثلاً تولية المناصب يجب أن تكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية والمؤهلات، وليس وفق امتيازات ضيقة، على أساس القرابة والنسب، أو المؤهلات الاجتماعية الأخرى.

3- إقرار التعددية السياسية:

التعددية هي ضرورة وجود تنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع، بحيث تكون السلطة موزعة بين مراكز القوة، بدلاً من احتكارها في مركز واحد.

4- الدعوة إلى العمل بالمشاركة السياسية والثقافية:

إن المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة، كالمشاركة في الانتخابات، وهو ما يعرف بمفهوم المواطنة، والمشاركة كذلك في صنع السياسات العامة ومناقشتها وتنفيذها، فالنظام الديمقراطي هو الذي يكون قائم على أسس المشاركة السياسية والثقافية.

5- بناء ثقافة سياسية ديمقراطية:

وذلك عن طريق تنشئة المواطنين تنشئة صحيحة وسليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، ويتولد عن ذلك أيضاً احترام الرأي والرأي المعارض، فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية.

6- تفعيل دور المجتمع المدني:

يشير هذا اللفظ إلى المؤسسات، والاتجاهات المهنية، والنوادي الثقافية والاجتماعية، التي تنشئ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم، والدفاع عنها في مواجهة سلطة الدولة.

7- تعزيز الإعلام الحر والمسئول:

لابد من وجود إعلام حر، لا تقوم القلة الحاكمة باحتكار مصادر معلوماته، إذ أنه يجب أن يخدم المصلحة العامة، دون تحيز أو انتماء لجهة معينة.

ثانياً: السمات العامة للتحول الديمقراطي لدول العالم الثالث:

تلتقي العديد من الدراسات حول تحديد سمات بنيوية تاريخية للدولة الحديثة في العالم الثالث، لها تأثيرها المباشر على دور الدولة وعلاقاتها بالمجتمع، وإمكانيات التحول الديمقراطي لنظامها السياسي، وهي:

السمة الأولى:

يرى عدد من الدارسين، أنّ هذه الدولة قد فُرضت على البلدان والشعوب بالقوة، من أعلى إلى أسفل، أي من قبل الدول الاستعمارية، وبالرغم من ذلك استمرت الدولة بالوجود كدولة لا تعبر عن خصوصية ثقافية أو عن تطور طبيعي لخصائص المجتمع وتكويناته، فهذه الدول أُقيمت اعتباطاً دون مراعاة الحدود الطبيعية أو الوحدة الديموغرافية أو التجانس الاجتماعي أو الإثني أو الديني لشعوب العالم الثالث الخاضعة للاستعمار.

السمة الثانية:

تواجه هذه الدولة منذ نشأتها أزمة في شرعيتها السياسية؛ ناتجة عن طبيعة أنظمة الحكم والنخب الحاكمة التي اتسمت بهيمنة البيروقراطية.

ثالثاً: أنماط التحول الديمقراطي لدول العالم الثالث:

حيث يقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظم الغير ديمقراطية أو السلطوية الشمولية، ومع الصعوبة البالغة في تباين كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفردة، بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة (منصور، 2004، ص205).

وفي هذا الصدد، يمكن ذكر خمسة أنماط للتحول الديمقراطي مع هامش الخطاء في التعميم، يمكن رصدها في أدبيات التحول الديمقراطي على النحو التالي (عبدالفتاح، أبريل 2006، ص17):

1- التحول الديمقراطي في أعقاب ثورات اجتماعية، ولهذه الثورات صيغتان:

أ- الصيغة التاريخية: حدثت ثورات لأسباب اقتصادية في الأساس، وحدث فيها تحالف طبقي بين الطبقتين الوسطي والدنيا ضد النخب الحاكمة، ومثال على ذلك انجلترا في القرن السابع عشر.

ب- الصيغة المعاصرة: كان العامل السياسي غالباً مع رغبة أكيدة، ليس في التخلص من الحكام فقط، ولكن بتغيير اللغة السياسية والدستورية المعمول بها. لقد وصلت النظم السياسية في دول العالم الثالث إلي درجة القمع للدفاع عن استمرارها في الحياة، وبالتالي لم يعد ممكناً أن تقوم تلك النوعية من الأنظمة بحزمة من الإصلاحات الديمقراطية الحقيقة دونما الدخول معها في صدام، والذي قد يمثل نوعاً من المغامرة، ويُعدّ نموذج القضاء على الرئيس الروماني الأسبق "تشاوتشيسكو" أحد أهم الأمثلة.

2- التحول الديمقراطي تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه:

ولقد كان أوضح الأمثلة التاريخية لهذا النمط، هو دور الاحتلال البريطاني والأمريكي في اليابان وألمانيا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو كذلك النموذج الذي تتزعمه الإدارة الأمريكية حالياً، إذ أنها تسعى لتطبيقه في العراق، ونجاح هذا النمط لا يتوقف على إدارة المستعمرة وحدها، ولكن بتبني نخب ما بعد الاستقلال قيم الديمقراطية وإجراءاتها.

3- التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة شهدته عدد من الدول:

وهو نموذج للتحول الديمقراطي يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية، إما بموت الحاكم المستبد أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته، يؤدي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار بنفسها أن تضع قيوداً دستورية على ممارساتها، كما كان حال النخب الجديدة في البرازيل بدءًا من عام 1973م.

4- الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يقضي إلى مطالب غير متوقعه:

يبدأ بمحاولة النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال الانفتاح السياسي التكتيكي، بيد أن ما لم تتحسبه هذه النخب، أن المعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية جديدة بديلة، بما ينتهي بفقدان النخب المستبدة القدرة على وقف عملية الانفتاح، مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق في ظل الرئيس "غورباتشوف".

5- تعاقد النخبة المستبدة على الانسحاب من الحياة السياسية بعد ارتفاع تكلفة القمع:

وهذا النموذج يُعدّ نقيض النموذج السابق، فالنخب تصبح غير قادرة على القمع ولا تمتلك القدرة على إدارة عملية التحول، ومن هنا يكون أفضل لها أن تنسحب من الحياة السياسية بعد أن توقع عقداً يضمن لها عفواً سياسياً وبعض الامتيازات، على أن لا تقف حجر عثرة في مواجهة السلطة الحاكمة الجديدة، ومن أكثر الأمثلة وضوحاً هو انسحاب الرئيس السابق "بينوشيه" من الحياة السياسية في التشيلي عام 1990م.

ولهذا تختلف أهمية وسياقات التحوّل الديمقراطي بحسب البلدان والمناطق على النحو التالي:

(أ) أقطار أوروبا الشرقية:

كان لرحيل الاتحاد السوفييتي، ونهاية الحرب الباردة أثر مباشر في اندلاع موجات التغيير في هذه البلدان، بحكم العوامل الأيديولوجية المشتركة والقرب الجغرافي، إذ استطاعت بعض الأقطار الأوروبية أن تقطع شوطاً في طريق التحول الديمقراطي، ولكن بدرجات متفاوتة رغم أنها أقدمت على انتهاج السياسات الإصلاحية تقريباً في نفس الوقت، مثل (بولندا، والمجر، والجمهورية التشيكية وسلوفانيا)، بيد أننا نجد أن البعض الأخر قد تعثر أكثر من غيره، مثل (سلوفاكيا، ورمانيا، وبلغاريا) (حسن، أبريل 1990، ص198).

(ب) أمريكا اللاتينية:

يُشار إلى أن أغلب دول أمريكا اللاتينية نالت الاستقلال منذ العام 1820م، وذلك مقارنة بدول أخرى لم تحصل علي استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، مثل دول (دول الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا)، كما أن استقلال تلك الدول لم يكن متلازماً مع حدوث أية تغيرات اجتماعية أو اقتصادية كبيرة، إضافة إلى احتفاظها بنظام مجتمعي موروث عن الحكم الاستعماري، والذي يرتكز على أسس طبقية وعرقية، وهي الأسس التي رسّخت للتوزيع غير العادل للأراضي والثروات، حيث يقوم هذا النموذج حالياً في (البرازيل)، والتي تعتبر من أهم بلدان المنطقة وأكثرها حضوراً في الساحة الدولية، أيضاً نجده في (التشيلي، و الأورغواي)، اللتين تحكمهما تشكيلات يسارية معتدلة. بالإضافة إلى نموذج راديكالي شعبوي بنغمة ثورية عاتية، يعبر عنه الرئيس الفنزويلي الراحل "هوغو تشافيز"، والذي يجمع بين نزوع قومي تقليدي وطموح إقليمي للتميز عن الجارة الشمالية القوية، قاده إلى التحالف مع "كوبا كاسترو"، و"بوليفيا مورالیس"، والانفتاح على الأنظمة التي تصنفها الولايات المتحدة في خانة محور الشر والعداء (مساعيد، أبريل 2011، ص226، www.revues.univ-ouargla.dz).

(ج) أفريقيا:

عقب استقلالها مباشرة، حاولت غالبية دول أفريقيا تبني نماذج ديمقراطية على هدى التجربة الغربية والأنظمة السياسية السائدة في البلدان الاستعمارية، وأُجريت وفق ذلك الانتخابات في عدد من البلدان الأفريقية، بيد أن اختلاف الواقع الأفريقي عن الأوروبي، من حيث التحديات، جعلها لم تستطع الصمود كثيراً، فانتكست التجارب الديمقراطية في معظم الدول الأفريقية لتتحول إلى أنظمة عسكرية تبنت نظام الحزب الواحد الاستيعابي (مكاوي، قيلى، ص2، bahamakkawi.com).

لذا أخذ التحول الديمقراطي في كثير من أقطار القارة السمراء منذ بداية التسعينيات أشكالاً مختلفة من العنف، وهو ما برز بشكل جليّ في (الجزائر، والصومال والكونغو وسيراليون ومالي) إذ تراوحت الأمور بين المد تارة والجزر تارة أخرى، بفعل تعقد الأوضاع السياسية والاجتماعية.

المحور الثالث

العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث

يلاحظ أن درجات التحول الديمقراطي قد نمت في إطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية، والتي تساهم عدة عوامل منها في عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث تتضافر هذه العوامل في بلورة المواقف و الآراء للتحول الديمقراطي، والمتمثلة في الآتي:

أولاً: الضغوط الداخلية للتحول الديمقراطي:

ترتبط الضغوط الداخلية لعملية التحول الديمقراطي بطبيعة النظام السياسي، أو تلك التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من النظام الاجتماعي بمفهومه الواسع، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين كل من:

1- العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي، حيث يتراجع دور المؤسسات لصالح دور القيادة السياسية، سواء تمثلت في صورة الفرد القائد، أو في صورة نخبة سياسة حاكمة، إذ يظهر أثر العوامل السياسية جلياُ في عملية التحول الديمقراطي، من حيث:

أ- الأحزاب السياسية:

تُعدّ ظاهرة الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة لم تكن معروفة قبل منتصف القرن التاسع عشر، إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ثم أخذت في

الانتشار في عدد من البلدان الأوروبية، وقد شهد العالم الثالث ظهور الأحزاب السياسية منذ القرن الماضي، وعلى الرغم من حداثة النشأة، إلا أنها أصبحت عناصر مهمة، تعكس آلية النظام السياسي وأسس عمله (حماد، 2011، ص24). فغياب النهج الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية أو فيما بينها، أو حتى ضعف هذا النهج وعدم استجابته للتغيرات والتحولات الجارية في المجتمع والعالم، يُسهم ليس فقط في إضعاف نفوذ الأحزاب السياسية وسط الجماهير، بل ويهددها بالانقسام.

ب- انهيار الأنظمة الدكتاتورية:

من الملاحظ أن التطورات التي وقعت في الكثير من دول العالم الثالث، دفعت بالاتجاه الديمقراطي، ولم تعد تسمح بإمكانية الاستمرار في تأجيل الديمقراطية وتحت أي غطاء، فالكيفية التي كانت توظف، بصورة أو بأخرى في تأجيلها، لم تعد مقبولة في إطار الوضع الجديد الذي بدأ يفرض نفسه على النخب الحاكمة في معظم دول العالم النامية (الجابري، يناير 1992، ص8).

ج- منظمات المجتمع المدني:

مع بداية الموجة الثالثة للديمقراطية، والتي شهدت انهيار العديد من النظم الشمولية والسلطوية، وبغض النظر عن كيفية هذا الانهيار، فقد حل مكان هذه السلطويات أنظمة تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة؛ انطلقت هذه الموجة من جنوب أوروبا في منتصف سبعينيات القرن الماضي، في البرتغال عام 1973م، واليونان عام 1974م، واسبانيا عام 1979م، وإلى أمريكيا اللاتينية في أواخر السبعينيات، في إكوادور عام 1979م، وبيرو عام 1979م، ثم جنوب أسيا، تركيا عام 1983م، والفلبين عام 1986م، وشرق أوروبا، فضلاً عن بعض البلدان الأفريقية في أواخر الثمانينيات، وإن أهم ما يميز هذه الموجة، أن المواطنين تحدوا السلطويات في حركات احتجاجية واسعة النطاق، ليس بصفتهم أفراد ولكن كأعضاء حركات

طلابية، ومنظمات مهنية ونقابات عمالية، وجمعيات حقوق الإنسان (عدلي، أكتوبر 2008، ص66).

2- العوامل الاقتصادية:

تتطلب عملية التحول الديمقراطي نوعاً من الاستقرار الاجتماعي، واتفاق الشعب على الأهداف العامة، فالرخاء الاقتصادي يؤدي إلى الانفتاح السياسي أو العكس، فعلى الجانب الأخر قد نجد أن عدم الاستقرار الاقتصادي لا يقود بالضرورة إلى تغيير سياسي ينزع نحو الديمقراطية، فمن الممكن أن تقود أزمة اقتصادية طاحنة مجتمعاً إلى حل سياسي ديمقراطي أملاً في تغيير الأحوال المتردية، لكن الأزمة نفسها من الممكن أن ترتد بنظم ديمقراطية إلى الاستبداد بدعوى الحيلولة دون تهديد سلامة المجتمع (حسين، يناير 2004، ص10)، وأبرز الأمثلة (السودان) والحرب الانفصالية في الجنوب، وفي إقليم دارفور، وفي العراق اليوم، قبل وبعد الغزو، وما يجري في العديد من الدول الأفريقية من قتال وتفتت داخلي وعمليات إرهابية وصراعات طائفية، كل ذلك يدفع إلى ضرورة التحول الديمقراطي.

ثانياً: الضغوط الخارجية للتحول الديمقراطي لدول العالم الثالث:

تلعب الضغوط الخارجية دوراً بارزاً في إحداث التحول نحو الديمقراطية، كضغط النظام الدولي الجديد وتنامي ظاهرة العولمة، وانعكاساتها على البلدان المتحولة ديمقراطياً، حيث تتمثل في الآتي:

1- تأثير النظام الدولي الجديد:

يلاحظ على التحولات المثيرة التي شهدها العالم، أنها جاءت متلاحقة وسريعة ومفاجئة، لتسهم في انتهاء الحرب الباردة وتمهد لقيام ما عرف بالنظام الدولي الجديد، الذي جسد جملة التطورات السياسية والفكرية العالمية، والتي جاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز النظام السياسي العالمي وتطوره،

ففي أبريل عام 1990م، صرّح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للشؤون الأفريقية بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي أصبح شرطاً لتلقي المساعدات الأمريكية"، ونصح كوهين الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية. وفي يونيو من نفس العام، أكد وزير خارجية بريطانيا الأسبق "دوجلاس هيرد" على نفس المعنى السابق، حينما قال: "أن المساعدات البريطانية سوف تنمح إلى الدول التي تتجه نحو التعددية، وتحترم القانون، وحقوق الإنسان ومبادئ السوق". وفي يونيو من ذات العام، وأثناء المؤتمر الفرنسي – الأفريقي، أشار الرئيس الفرنسي الأسبق "فرنسوا ميتران" إلى أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تُمنح إلى الدول التي تتجه نحو الديمقراطية (حسن، يوليو 1993، ص14).

ومن أبرز ملامح أو مظاهر النظام العالمي الجديد، ما يلي (شوقي وآخرون،2001، ص67):

أ- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمراكز القيادة العالمية، على إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وانهيار تكتلها (حلف وارسو).

ب- بروز الثورة الصناعية الثالثة، والتي تستند إلى المعرفة والاستثمار في مجال البحوث العلمية المكثفة، ولها تطبيقاتها في مجال الاتصالات والفضاء والحاسب الآلي، وتقود هذه الثورة كل من الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية.

ج- الاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى.

د- تفكك بعض الأحلاف العسكرية والتكتلات الدولية، التي كانت قائمة إبان مرحلة الحرب الباردة.

2- المؤسسات المالية الدولية (المانحة):

مما لاشك فيه أن استخدام الضغط الغربي سواءً من خلال العلاقات الثنائية أم من خلال المساعدات الدولية المانحة، مثل (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، لغرض التحول الديمقراطي أضحى يطلق عليه اسم "المشروطية السياسية" لمنح القروض والمعونات، وقد احتلت هذه القضية مكانة هامة في الجدل الأفريقي الخاص بعملية التحول، إذ نظر إليها البعض على أنها نوع جديد من الهيمنة الامبريالية على شعوب العالم الثالث. وفي هذا السياق، يمكن أن نشهد تأثير بعض مؤسسات التمويل الدولية، ولاسيّما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في التطور السياسي الداخلي في بعض دول العالم الثالث، القائمة على اشتراكية الحزب الواحد، بعد أن حققت نجاحاً ملموساً في الديمقراطية، ويعزى ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي (عبدالرحمن، يوليو 1993، ص15).

3- المؤسسات الدولية غير الرسمية:

تعتبر المؤسسات الدولية غير الرسمية في المجتمعات المتحضرة -كقوة ضاغطة- تقوم بأدوار عديدة لها أثار إيجابية على المجتمع، كما أن صاحب القرار السياسي سواءً في السلطة التنفيذية أو التشريعية يضع ردة فعل هذه المؤسسات المدنية ضمن حساباته السياسية، بل أصبح يأخذ توجيهات هذه الجماعات واستطلاع رأيها كخطوة أساسية لمعرفة مدى نجاح أي قرار سياسي أو اقتصادي (الغانم، 2005، ص17).

المحور الرابع

التحديات والسيناريوهات المستقبلية للتحول الديمقراطي لدول العالم الثالث

عندما تحقق الاستقلال لدول العالم الثالث، سواءً بوسائل العنف أو الوسائل السلمية، وكانت في ذات الوقت لا تزال تعاني من رواسب الاستعمار المتعددة، وجدت

نفسها في مواجهة اختيار حاسم يتعلق بالنظام السياسي الملائم الذي يتلائم وواقعها وظروفها، فكان أمامها الأنظمة السياسية المعروفة، مثل الدكتاتوريات الفردية، والديمقراطية التقليدية، والأنظمة الماركسية (تمام، مايو1997، ص316). ومن خلال ذلك، يمكن إبراز أهم المعوقات والسيناريوهات المستقبلية للتحول الديمقراطي لدول **العالم الثالث:**

أولاً: معوقات التحول الديمقراطي لدول العالم الثالث:

هنالك عدة عوائق أمام التحول الديمقراطي، ومن أبرزها (يوسف، يونيو، 2014، ص174):

1- الخلط الواضح بين النظام والدولة، وهذا الخلط يُحدث تداخلاً بين النظام السياسي القائم والدولة، ولذلك عندما تبدأ الاحتجاجات، نجد أن المجتمع ينتقم من النظام في شكل الدولة (الربيع العربي مثالاً).

2- عدم الفصل بين السلطات، إذ يقوم النظام الشمولي بالاستيلاء على كل السلطات، والتي من ضمنها السلطة القضائية، ويتضح ذلك جلياً، حيث صار القضاء لعبة في أيدي الأنظمة السياسية في العديد من دول العالم الثالث.

3- بالمقارنة بين الديمقراطية في الدول النامية والديمقراطية الغربية من الناحية التاريخية، نجد أن الديمقراطية في أوروبا سبقتها مراحل، منها عصر التنوير الذي مهّدَ إلى تقبل الثقافة الديمقراطية، وخلق نوع من الوعي السياسي والفكري لدى الشعوب الأوروبية، وبالتالي فإن عدم العمل من أجل تهيئة شعوب دول العالم الثالث بالشكل السياسي والثقافي والفكري الملائم، الأمر الذي سوف يكون له مردود سلبي على عملية التحول الديمقراطي.

4- التوزيع غير العادل للثروة في دول العالم الثالث، إذ نجد مجموعات معينه أو أسراً أو أشخاصاً معينين يضعون أيديهم على الثروة.

5- السياسة الأمنية للأنظمة الحاكمة السلطوية، والمبنية على مؤسسات أمنية وعسكرية تحمي النظام القائم أكثر مما تحمي الدولة والأفراد، وهو ما يطلق عليه "عسكرة الجانب السياسي".

6- الانتقال من الحالة السلطوية إلى الحالة الديمقراطية يتطلب تحسين الوضع المعيشي للمواطن، وذلك يحتاج مستوى معين من التنمية الاقتصادية يمهد للوصول لمستوى جيد من مستويات التنمية السياسية، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام التحول الديمقراطي في حالة عدم حصوله.

واستناداً إلى معايير الحكم الرشيد في دول العالم الثالث بشكل عام، والدول الأفريقية على وجه الخصوص، وباستثناء بعض الدول الفاشلة على سبيل المثال وليس الحصر، مثل: (الصومال وجنوب السودان)، يمكن الأخذ بنموذج الدول الأفريقية، لتقسيم دول العالم الثالث إلى ثلاث مجموعات رئيسة، على النحو التالي (حسن، مارس 2016، ص68):

- **المجموعة الأولى:** دول أنشأت نظماً ديمقراطية حرّة وتنافسية:

من المرجح استمرار هذه الدول في تحقيق مكاسب ديمقراطية جديدة، ومع ذلك؛ فإنّ بعضها لا يزال ضعيفاً من الناحية المؤسساتية، مثل: (بوتسوانا، وبنين، وغانا، وموريشيوس، والسنغال، وجنوب أفريقيا، والرأس الأخضر، وتونس)، ومن ثُم يمكن أن ينزلق بعضها إلى هاوية عدم الاستقرار السياسي؛ كما حدث في مالي عام 2014 م.

- **المجموعة الثانية:** دول توجد بها قيادات ذات نزعة استبدادية، تحاول جاهدة الصمود ضد أحزاب المعارضة التي تحظى بشعبية متزايدة:

تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ هذه الدول تتذبذب بين المكاسب التي تحققها المعارضة والقمع السلطوي من جانب الحكومة، ومسار التحول الديمقراطي في بلدان

هذه المجموعة، وذلك يجب النظر إليه من خلال كلّ حالة على حِدة، مثل: (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وزيمبابوي).

– **المجموعة الثالثة:** دول أنشأت حكوماتها الاستبدادية سيطرة قوية على أنظمتها السياسية:

ولذلك ينتاب هذه النُّظُم دوماً خوفٌ بالغٌ من إجراء الانتخابات، (الكاميرون، وتشاد، ورواندا) وغيرها، ويتمتع رئيس الدولة هنا بسُلطةٍ كبيرة، وهو ما يمكن معه وصف هذه المجموعة بالنُّظُم الأوتوقراطية المستقرة، ومع ذلك: يبدو هذا الاستقرار ظاهريّاً، ولعل سقوط أنظمة مثل "حكم مبارك" في مصر، و "بن علي" في تونس، و"كومباوري" في بوركينافاسو تؤكد هذا المعنى.

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية للتحول الديمقراطي لدول العالم الثالث:

ثمة فرص عديدة يمكن اغتنامها على نحو يُعزز عملية التحول الديمقراطي، على سبيل المثال وليس الحصر الحوار الوطني، والدستور التوافقي، والمساندة الوطنية، والسياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية والمجتمع المدني الفعال. فتطبيق الأسلوب الديمقراطي في ممارسة السلطة ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق غاية، وهي الرضاء الشعبي، والذي بدوره يولد الاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يمكّن النظام السياسي في مفهومه العام أن يهتم بالتنمية والتقدم في جمع المجالات (عبد الله، 2009، ص112). ففي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى السيناريوهات المستقبلية على النحو التالي (حسن، مارس 2016، ص66):

السيناريو الأول:

مجتمعٍ مدنيٍ قويٍّ ومنظمٍ، يخوض معركة التغيير ضد النظام الحاكم، فتستجيب النخبة الحاكمة. ونتيجة هذه الحالة، أنّ الانتخابات أضحت وسيلة مهمّة للإطاحة بالنظام الحاكم.

السيناريو الثاني:

تأخذ الدولة على عاتقها زمام المبادرة للتغيير السياسي، وهو ما يُطلق عليه نمط الديمقراطية الموجّه، ويقوم النظام الحاكم – وفق ذلك – بإدارة العملية الانتخابية بما يحافظ على مصالحه.

السيناريو الثالث:

يشير إلى الانتقال السياسي الذي يفضي إلى الصراع المفتوح والحرب الأهلية، ولعل أمثلة هذا النمط تعكسها تجارب (بوروندي، والصومال، وجنوب السودان).

وعليه يمكن القول، أنه بالرغم من عدم وجود صيغة موحدة لتحقيق الديمقراطية في العالم، إلا أن تحقيقها يتطلب توافر عناصر تشكّل البنية الأساسية لأي نظام ديمقراطي في عالم اليوم، وتشغل هذه العناصر مساحات واسعة من الاهتمام في تقارير المنظمات الدولية ومؤتمراتها وأنشطتها، ومن بين هذه العناصر (يوسف، يونيو 2014، ص173):

1- مكافحة الفساد وتبني إجراءات للشفافية والمساءلة واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين، ونبذ أساليب القمع والتعذيب.

2- بناء المؤسسات، وفي مقدمتها البرلمانات، الأحزاب، والقضاء والإدارة الرشيدة.

3- نهضة التعليم والثقافة، فالديمقراطية يتم تعليمها لكي ترسخ كقيمة وكنماذج سلوكية يجب التدريب عليها، والتعلم وفقاً لمبادئها وأسسها.

4- مشاركة سياسية تتيح الفرص المتكافئة أمام الجماعات، والأفراد، والأحزاب، والتيارات والاتجاهات المتعددة، وفق حق الاختلاف ومبدأ التوازن النسبي بين الجماعات والقوى، لذا يرتبط بالمشاركة عدة عوامل، منها:

أ- الاهتمام بالفئات الضعيفة (المرأة-والأقليات).

ب- قيام انتخابات حرة ونزيهة.

ج- مناخ يسوده الحوار، وتتوارى عوامل القهر و العنف و التهديد، والقمع والتعذيب.

الخاتمـــــة:

تتجسد مجموعة من الضغوط الداخلية الخاصة ببيئة صـــانع القـــرار داخـــل الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، والتي تدفع بالضرورة إلـــى تبنـــي نـــوع مـــن السياسات العامة ذات الطابع الاستيعابي لمطالب الأفراد والجماعات داخـــل مجتمـــع النظام، وإن عدم استيعاب مثل هذه المطالب ربما يقود الكثير من أفراد المجتمع إلـــى التماس أطر ووسائل قد تخلق للنظام السياسي حالة من القلق، وربما تفضي إلى عـــدم استقرار النظام السياسي والمجتمع معاً، ولاسيّما إذا لم تلق هذه المطالب آذاناً صاغية بإحراز تقدم ملموس على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو مـــا يجعـــل عمليـــة التحول الديمقراطي ممكنة. كما تؤدي العوامل الخارجية دوراً مـــؤثراً فـــي صـــياغة التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث نحو التعددية السياسية، فقد تزامنت الأحداث المتتالية لعملية التحول الديمقراطي مع ما شهدته البيئة الدولية المعاصرة من تطورات متسارعة تركت آثاراً عميقة في مجال التفاعلات الـــسياسية، والاقتـــصادية الدوليـــة، والتي شكلت ضغوطاً على النخب الحاكمة في النظم السياسية لدول العالم الثالث.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- تُعدّ تجربة بناء الديمقراطية في دول العالم الثالث قد تطورت في ظل أزمات دورية، الأمر الذي لعب فيه العامل التاريخي دوراً هاماً، وانعكاس هذه الأزمات على كافة المجالات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية.

2- وجود النخبة الحاكمة واستمرارية سيطرتها علي الحكم في دول العالم الثالث، وبأشكال مختلفة، باسم الشرعية التاريخية والثورية المستمدة ضد الاستعمار، قد يُصعّب عملية التحول صوب الديمقراطية.

3- بروز وتنامي ظاهرة "الإسلام السياسي" حديثاً، على هيئة نظام للحكم، وطرحه بشكل قوي من قبل بعض الجماعات على الساحة السياسية، كبديل لبعض النظم السياسية في دول العالم الثالث.

4- التحول الديمقراطي لا يتعلق بالتغيير السياسي الصرف، ولا يتحقق بمجرد التصويت علي قوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية وتسمح بانتخابات حرة فقط، إذ أنه يحتاج أيضاً إلي إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله كمرحلة انتقالية مهمة جداً.

ثانياً: التوصيات:

1- يجب أن يسير التطور السياسي مع التطور الاقتصادي في خطين متوازيين، بحيث يكون تطوراً عادلاً، متوازناً بين الأفراد، بعيداً عن المحاصصة القبلية والطائفية.

2- يجب استئناف بناء المجتمع المدني، وذلك بالسماح بتكوين الجمعيات المدنية في كل المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، حتى يصبح المجتمع المدني يسيطر على المجتمع السياسي، وبالتالي يمكن التحول بالمجتمع إلى حالة من الديمقراطية بشكل سلس وسهل.

3- عملية التربية والتنشئة داخل مجتمعات العالم الثالث يجب أن تكون وفق أسس الديمقراطية، وليس على أساس السمع والطاعة والخضوع.

4- بناء السلم الاجتماعي بدون المساس بالحريات العامة، وذلك بعقلنة القوانين التي يجب أن تكون المجتمعات فاعلة فيها، وذلك بمعالجة القوانين التي يتم سنها بكل ديمقراطية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1- الغانم، كوثر، منظمات المجتمع المدني، (الكويت، مركز المعلومات والأبحاث، 2005م).

2- حسن، حمدي عبدالرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، الطبعة الأولى، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م).

3- شمبش، على محمد، العلوم السياسية، الطبعة الأولى، (طرابلس، ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982م).

4- شوقي، أحمد و(آخرون)، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، ط1، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001م).

5- فايز، سعيد، محمد توهيل، عبدا سعيد، في الاجتماع السياسي: الديمقراطية مالها وما عليها، الطبعة الأولى، (الكويت، مكتبة الفلاح، 2001م).

محمد، عبدالمعطي، علي محمد، علي عبد المعطي، السياسة: بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م).

6- منصور، بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004م).

ثانياً: الرسائل العلمية:

1- عبدالله، فتحي منصور، مشكلات التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، 2009م).

ثالثًا: المقالات والبحوث العلمية:

1- الجابري، محمد عابد، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (157)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير، 1992م).

2- البيح، حسين علوان، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد (236)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1998م).

3- حسين، عمار علي، التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، كراسات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير، 2004 م)، العدد (135).

4- حسن، حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يوليو، 1993م).

5- حسن، حمدي عبدالرحمن، حالة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، العدد (27)، (القاهرة، المنتدى الإسلامي، مارس 2016م).

6- عدلي، هويدا، المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي، مجلة السياسة الدولية، العدد (174)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2008م).

7- عبدالفتاح، معتز بالله، الديمقراطية العربية ببين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (326)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل، 2006م).

8- سوسن حسن، أوروبا الشرقية بعد خمسة أعوام من سقوط الشيوعية، مجلة السياسة الدولية، العدد (120)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 1990م).

9- مصطفى، هالة، الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (140)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2000م).
10- يوسف، أحمد، إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، العدد (4)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 2014م).

رابعاً: الندوات والمؤتمرات الدولية:

1- تمام، همام، ظاهرة الحزب الواحد بدول القارة الأفريقية، في بحوث مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرون، المنعقد في الفترة من 27- 29 مايو1997م، المجلد الأول، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1997م).
2- يوسف، أحمد، ندوة إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، الندوة السنوية لمجلة عالم الفكر، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 28 نوفبر2013م).

خامساً: شبكة المعلومات الدولية:

1- أحمد، إيمان، قراءات نظرية: مراحل التحول الديمقراطي، الجزء الثالث، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 12 مارس 2016م)، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة 2018/06/23م، www.eipss-eg.org
2- أحمد، إيمان، قراءات نظرية: شروط نجاح التحول للديمقراطية، الجزء الخامس، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، 26 مارس 2016م)، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة 2018/06/15م، www.eipss-eg.org
3- مساعيد، فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكيا اللاتينية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011م، شبكة المعلومات الدولية، revues.univ-www.ouargla.dz

4- حماد، عايدة مسلم، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الـــديمقراطي في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011م، تاريخ الزيارة 2018/06/14م،
www.meu.edu.jo/library Theses/5867872447fac_1.pdf
5- مكاوي، قيلي، بهاء الدين، محمد، التحـــــــول الديمقـــــــراطي في أفريقيا: التحديات وآفاق المستقبل، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيـــارة 2018/07/08م، bahamakkawi.com